

الأسباب الاقتصادية لقرار خروج بريطانيا من الاتحاد الاقتصادي الأوروبي

م.د. سعاد عبدالقادر قاسم

كلية الإدارة والاقتصاد

جامعة دهوك

suaad.qasim@update

م.د. غسان إبراهيم أحمد

كلية الإدارة والاقتصاد

جامعة نوروز

Dr.Ghassan.ibrahim@Gmail.com

المستخلص:

لقد وصفت بريطانيا بأنها شريك غريب، لأنها رفضت الاندماج في الاتحاد النقدي اعتزازاً منها بعملتها الوطنية، وبحجة الاختلاف في الدورات الاقتصادية مع دول الاتحاد النقدي الأوروبي، وبعد نجاح الاستفتاء الأخير بالخروج من الاتحاد الاقتصادي بنسبة ٥٢%، تبين أن قرار الخروج من الاتحاد الاقتصادي الأوروبي يسبب لها خسائر اقتصادية كبيرة، هدفت الدراسة الى معرفة النتائج الاقتصادية لقرار خروج بريطانيا من الاتحاد الاقتصادي الأوروبي، مفترضة ان هناك آثار ايجابية لقرار خروجها من الاتحاد الاقتصادي الأوروبي، جاءت نتائج الدراسة متفقة مع نتائج الدراسات السابقة ومختلفة مع الفرضية، حيث أثبت ذلك الجانب التحليلي الذي أوضحته الاشكال البيانية وخط الاتجاه العام، وكذلك الجانب القياسي إذ أظهرت نتائج الجانب القياسي للنموذج النقدي والحقيقي معنويته قبل قرار الخروج بشكل أفضل من النماذج بعد قرار الخروج.

الكلمات المفتاحية: الاندماج، الدين العام، حالة ميزان المدفوعات.

Economic Reasons for the Decision to Leave Britain from the European Economic Community

Lecturer Dr. Ghassan Ibrahim Ahmed

College of Administration and Economics

University of Noroz

Lecturer Dr. Soad Abdelkader Kassem

College of Administration and Economics

University of Dohuk

Abstract:

Britain has been described as a strange partner, because it refused to integrate into the monetary union in its national currency. It is the reason for the difference in the economic cycles with the countries of the European Monetary Union, and after the success of the last referendum to exit the economic union by 52%. It turned out that the decision to leave the European Economic Community it has significant economic losses. The study aimed to know the economic results of the decision to exit Britain from the European Economic Community, assuming that there are positive effects of the decision to exit the European Economic Community. The results of the study are consistent with the results of previous studies and different with the hypothesis. The analytical side demonstrated by the graphs and the general trend line as well as the standard side showed that the results of the standard aspect of the monetary and real model showed its significance before the decision to exit better than the models after the exit decision.

Keywords: integration, public debt, balance of payments situation.

المقدمة

عندما أعلن عن تأسيس الاتحاد الاوربي في سنة ١٩٥٧ كتكتل اقتصادي لم تكن بريطانيا من الدول المؤسسة لهذا الاتحاد، واعتبرت أحد الأعمدة الرئيسة في الاتحاد الاقتصادي الاوربي، وخامس اقتصاد عالمي، ومركز أوربا المالي وصاحبة النصيب الأكبر في الاستثمارات الاوربية المباشرة، بداية الانضمام كانت سنة ١٩٧٣، تهدف من وراء ذلك بلوغ الإداء الاقتصادي المميز، والاستفادة من المزايا الاقتصادية لتحقيق النمو المنشود. الا ان بريطانيا تمسكت على الدوام بمسافة فاصلة بينها وبين الدول الاوربية كافة حتى بعد الانضمام الى الاتحاد الاقتصادي الاوربي والذي جاء متأخراً بعد رفض اولي، وبعد عامين من الانضمام جرى اول استفتاء على الخروج البريطاني من الاتحاد الاوربي الا انه لم ينجح اذ كانت ٦٧% من الاصوات ضد الخروج، وعلى الرغم من البقاء الا ان الرغبة في الخروج ظلت تراود بريطانيا ولا ادل على ذلك من رفضها الانضمام الى منطقة اليورو، واعتماد العملة الاوربية الموحدة وتمسكها بعملتها الوطنية (الجنيه الاسترليني)، بالإضافة الى رفضها الدخول في اتفاق شنغن أو ما يسمى بمنطقة الحدود المفتوحة بين الدول الاوربية. وقد مر الاتحاد الاوربي بأزمات اقتصادية منذ الازمة المالية سنة ٢٠٠٨، التي ولدت ازمة منطقة اليورو، مروراً بأزمة اللاجئين والتخبط الاوربي في معالجتها، شكلت جميعها دفعة جديدة حركت رغبة الانفصال من جديد في وجدان الكثير من البريطانيين بلغت طبقاً للاستفتاء الاخير أكثر من النصف.

أهمية البحث: تتأتى أهمية البحث من أن قرار خروج بريطانيا من الاتحاد الاقتصادي الاوربي له آثار كبيرة على الوضع الاقتصادي بشكل عام وعلى ميزان المدفوعات بشكل خاص سواء كانت هذه الآثار سلبية أو ايجابية، لذلك فإن تحليل وقياس مجموعة من العوامل الاقتصادية لها أهمية بالغة في مجال وضع استراتيجية استباقية.

مشكلة البحث: عانى الاتحاد الاوربي من حالة عدم استقرار بسبب الأزمات الاقتصادية والسياسية رافق ذلك قرار بريطانيا الخروج من الاتحاد الأوربي، مما أثر على الوضع الاقتصادي والمالي الأوربي بشكل عام وبريطانيا بشكل خاص.

هدف البحث: يهدف البحث الى التعرف على الآثار الاقتصادية والنقدية لخروج بريطانيا من الاتحاد الاقتصادي الاوربي من خلال دراسة أثر مجموعة من المتغيرات الاقتصادية والنقدية في ميزان المدفوعات البريطاني.

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها ان خروج بريطانيا من الاتحاد الاقتصادي الاوربي ذات تأثيرات ايجابية على المستوى الاقتصادي.

منهج البحث: اعتمد البحث على المنهج الاستقرائي الذي يبدأ بالجزء وينتهي الى حلول كلية، للوصول الى هدف البحث واختبار فرضيته تم الاعتماد على الاسلوب النظري الذي يستند الى الاطر النظرية والاسلوب الكمي لتقدير معلمات النموذج ومعرفة مقدار التأثير لكل متغير في ميزان المدفوعات البريطاني.

المبحث الاول: الجانب النظري والعرض المرجعي

أولاً. قدم الباحث (Tim Oliver, 2013) دراسة بعنوان "أوروبا من دون بريطانيا تقييم التأثير على الاتحاد الاوربي من الانسحاب البريطاني" وقد أكدت الدراسة على التطورات في بريطانيا والرغبة في الاستفتاء، بشأن موقفها من الاتحاد الاقتصادي الاوربي فقد تزيد تكاليف بريطانيا نتيجة انسحابها من الاتحاد الاوربي بشكل أكبر من المنافع المتحققة، حيث يؤدي الانسحاب البريطاني الى ثلاث مجموعات مترابطة من التحديات والمشاكل التي تواجه الاتحاد الأوروبي منها:

١. كيفية ادارة عملية الانسحاب البريطاني فالمادة ٥٠ من معاهدة الاتحاد الاوربي تؤكد صعوبة الانسحاب من الاتحاد الاوربي وهذا يحتاج الى مجموعة من التفاوضات والمخصصات والميزانيات.

٢. كيفية تشكيل التعاون المستمر بين الاتحاد الاوربي وبريطانيا التي تعد واحدة من الدول الاعضاء الاكثر تأثيراً في تغيير ميزان القوى داخل الاتحاد الاوربي، في حين يرى اخرون بان انسحاب بريطانيا من الاتحاد الاوربي يجعل قيادة الاتحاد أسهل وأكثر قدرة على التعاون ويخلصه من المشاكل الداخلية والخارجية.

٣. كيف يمكن للاتحاد الاوربي ادارة العلاقة مع المملكة المتحدة بعد الانسحاب وتقضي المادة ٥٠ آلية الانسحاب، وما هي نوع العلاقة بعد الانسحاب، وهل تبقى بريطانيا والاتحاد الاوربي مترابطة بشدة فالانسحاب لا يعني نهاية بريطانيا في أوروبا إنما يستغرق عدة سنوات من العمل.

ثانياً. في حين قدم الباحث (John Umo Ette, 2014) دراسة بعنوان "أثر التكامل الاقتصادي داخل الاتحاد الاوربي، عامل في تحويل النزاع وبناء السلام" بحثت هذه الدراسة التكامل الاقتصادي داخل الاتحاد الاوربي باعتباره عامل في تحويل النزاع وبناء السلام، فبعد نهاية الحرب العالمية الثانية ركزت دول أوروبا على السلام من خلال التعاون والازدهار الاقتصادي متناولة ثلاث عناصر اساسية كالاقتصاد المتبادل، والتوسع في السوق الحرة، والتكامل الاقتصادي. ان العوامل الثلاث سابقة الذكر تكشف قوة الترابط الاقتصادي أو قوة تبادل السلع والخدمات بين دول الاتحاد الا انه غير كاف لإحلال السلام بين دول الاتحاد، إذ لا يمكن الحفاظ على السلام المستدام بالتجارة الحرة فحسب، فهناك مجموعة من العوامل كتشجيع الديمقراطية، وانشاء سوق اوربية مشتركة، وحرية تنقل الاشخاص ورؤوس الاموال والسلع والخدمات، بالإضافة الى تسهيل المعاملات نتيجة توحيد العملة النقدية (اليورو) بين الدول الاعضاء، والغاء التعريفات الكمركية والرسوم والتوسع في الجانب السياسي، بالإضافة الى بناء مؤسسات ديمقراطية في المنظمات الحكومية الدولية العابرة للحدود، وقد توصلت الدراسة الى ان الاتحاد الاقتصادي والنقدي الاوربي استطاع ان يوفر بيئة اقتصادية مستقرة ويحقق السلام المنشود.

ثالثاً. كذلك قدم الباحث (Ginmarco Ottaviano & other, 2014) دراسة بعنوان "تكاليف وفوائد ترك الاتحاد الاوربي" وركزت هذه الدراسة على الآثار الاقتصادية المترتبة على مغادرة المملكة المتحدة من الاتحاد الاوربي، وتأثيره على مستويات المعيشة للشعب البريطاني مركزة على أثر التجارة في شبكة الرعاية الاجتماعية وعلى صافي التحويلات من دول الاتحاد الاوربي باتجاه بريطانيا نتيجة خروج الأخير من الاتحاد الاوربي وقدرت الخسائر بنسبة تتراوح بين ١,١٣% و ٣,٠٩% من الناتج

المحلي الاجمالي سنوياً، تم استخدام نموذج كمي واخذ معيار ثابت التوازن العام للتجارة مع قطاعات متعددة لبلدان وسيطة وتبين من الدراسة ان التكاليف المترتبة على الخروج من الاتحاد الاوربي اكبر من الفوائد.

لقد أضفى تصويت الشعب البريطاني لمغادرة الاتحاد الاقتصادي الاوربي تحدياً كبيراً في وقت يعاني التكامل الاوربي من أزمات حادة وتوترات في العلاقات الدولية، ومن صيف سنة ٢٠١٨ جاءت المخاوف من أن انسحاب بريطانيا سيؤدي الى تفكك الاتحاد الاوربي برمته، الا أن الاتحاد الاوربي تحدى ذلك ويسيطر على مفاوضات الخروج بشكل واسع (Oliver, 2013, 6). فالتعاون بين الدول المتكاملة يذلل الصعاب ويحقق نمواً اقتصادياً مرغوباً، وهذا ما أكدته معايير التقارب، فالتكامل الاوربي عملية مختلطة تجمع بين الامتداد وتلاقى مصالح الدول الاعضاء التي تقود الى تقوية السياسات والقوانين والامن التي تقترب الى اتحاد أوثق من أي وقت مضى، فوضع عوائق مالية أمام التجارة، لاسيما اختلاف معدلات الضريبة على القيمة المضافة ورسوم الانتاج، تعد حواجز لها تكاليف اقتصادية كبيرة أمام بريطانيا، كذلك وضع تعريف كمركية أمام التجارة البريطانية مع دول الاتحاد من شأنه زيادة معدلات العجز في ميزان المدفوعات. بالإضافة الى الرغبة الثقافية التي ظلت هاجساً يلح عليه البريطانيون بضرورة الانفصال للحفاظ على الهوية التاريخية البريطانية، ذلك ان مسالة الهجرة المتنامية في أوروبا تدفع الى تغير في النسيج الثقافي والهوية التقليدية البريطانية، لتجتمع كل تلك الأمور الملحة لتحسم الخروج من الاتحاد الاقتصادي الاوربي وتطرح تساؤلاً جاداً حول المستقبل لينقسم البريطانيون فيما بينهم الى فريقين المؤيدين والمعارضين التي كانت مبنية بالدرجة الأولى على أساس التكاليف والأرباح (John, 2014, 33-34). إذ يرى الطرف المؤيد أن الخروج من الاتحاد الاقتصادي الاوربي يؤثر بشكل سلبي على اقتصاد بريطانيا وبالتالي يكون الافضل عدم الخروج من الاتحاد. اما الطرف المعارض يرى ان الخروج يؤثر بشكل ايجابي على الاقتصاد البريطاني وبالتالي يكون الافضل الخروج. ليحسموا أمر بلادهم بالانفصال عن الاتحاد الاقتصادي الاوربي بنسبة ٥٢%، بعد حملة هيمنت عليها الهجرة والاقتصاد كدوافع قدمها معسكر المعارضين كي يضعوها في الاعتبار أثناء ذهابهم للاستفتاء التاريخي، فالتخلص من عبء المهاجرين واللاجئين يجعل البريطانيون يعتقدون بأن الخروج من الاتحاد الاقتصادي الاوربي يمكن بلادهم من اتباع نظام جديد يحد من السماح للمهاجرين من خارج الاتحاد الاقتصادي الاوربي بالدخول الى البلاد، وتشير أخر الاحصاءات الى ان عدد المهاجرين في بريطانيا يقدر (٨٦٣) الف مهاجر وهو ما يشكل عبئاً بقيمة تتجاوز (٣,٦٧) مليار جنيه استرليني وما يعادل (٤,١٣١) مليار دولار سنوياً، التي يمكن توجيهها لخدمة المجتمع البريطاني من خلال توفير الخدمات اللازمة له كالتأمين الصحي وتوفير فرص العمل للعاطلين وتقليل معدلات البطالة والفقر التي تساعد على التخلص من المشاكل الاجتماعية (Gianmarco et al, 2014, 6-7). كما ان الخوف من الارهاب كزيادة الهجمات الارهابية في بعض الدول الاوربية مؤخراً دفعت المواطن البريطاني الى التفكير في أن الانفصال عن الاتحاد الاقتصادي سيوقف اتفاقية الحدود المفتوحة بين دول الاتحاد وهذا يحد من حركة الارهاب الذي يقلل من الهجمات الإرهابية المستقبلية محتملة. ويساعد الخروج توفير المالي للصحة والتعليم حيث يخلص بريطانيا اعباء كثيرة متمثلة باستقبال المهاجرين

عبر الحدود الذي أسهم في تصديقه مئات الافراد ويتوقع انها توفر (٣٥٠) مليون جنيه استرليني ما يعادل (٤٨٠) مليون دولار اسبوعياً لحساب الخزينة البريطانية وهو مبلغ كاف لبناء مستشفى، كما ان المبلغ يمكن توجيهه نحو ميزانية التعليم في انكلترا مع اقتراحات من معسكر المعارضين للبقاء بتوظيف تلك الاموال في الصناعات الجديدة. يعتقد المعسكر المؤيد للخروج ان الرحيل يمكن بلاده من الدخول في علاقات مع الاتحاد الاوربي دون خضوعها لقوانينه، يمكنها من القيام بالاتفاقيات التجارية مع دول مهمة مثل امريكا الهند الصين. كما يشعر البريطانيون المؤيدون للخروج ان تأثير بلادهم داخل الاتحاد الاوربي ضعيف وفي حال رحيلها عن الاتحاد الاقتصادي الاوربي ستتمكن من التصرف بحرية تامة، والحصول على مقاعد في مؤسسات عالمية قد خسرتها بسبب انضمامها الى الاتحاد الاقتصادي الاوربي، كمنظمة التجارة العالمية حسب اعتقادهم، فالخروج من الاتحاد الاقتصادي الاوربي تعيد بريطانيا الى السيطرة على قوانين التوظيف والخدمات الصحية والأمن، لأنه يعطي صلاحيات وسلطات أكبر للبرلمان البريطاني لاسيما بعض القوانين الداخلية بحاجة الى تغيير لكنها تتعارض مع قوانين الاتحاد الاوربي ما يحول دون إقرارها فالاتحاد قيد بريطانيا بعدد من القوانين واللوائح التي تجعلها مكبله وغير قادرة على اتخاذ قرارات سليمة (John, 2014, 42). يمكن معرفة الآثار الاقتصادية لخروج بريطانيا من الاتحاد الاقتصادي الاوربي باعتماد مجموعة من البيانات الصادرة عن البنك المركزي البريطاني، تم الاعتماد على جانبين يتمثل الأول بالجانب الحقيقي والثاني الجانب النقدي.

المبحث الثاني: تحليل بعض المتغيرات الاقتصادية البريطانية

تم البدء بالجانب الحقيقي المتضمن ثلاثة معايير أساسية الأول، معدل النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي GDP، والثاني الفائض أو العجز في ميزان المدفوعات، والثالث معدل البطالة، أما الجانب الحقيقي فقد تضمن ثلاثة معايير أيضاً، الأول إجمالي الدين والثاني معدلات التضخم والثالث سعر الفائدة، سيتم تقسيم كل سلسلة زمنية للمتغيرات سابقة الذكر الى قسمين قبل قرار الخروج من الاتحاد الاقتصادي الاوربي وبعد قرار الخروج من الاتحاد الاقتصادي الاوربي وبالاغتماد على بيانات ربع سنوية للمدة (٢٠١٤-٢٠١٨) وكما يلي:

١. **معدل النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي GDP:** اتخذ معدل النمو الحقيقي في GDP لبريطانيا مساراً تصاعدياً مستمراً وكما توضحه المعطيات الإحصائية والشكل البياني (١) في الملحق، لمدة الدراسة قبل قرار الخروج من الاتحاد الاقتصادي الاوربي، إن معدل النمو الحقيقي في GDP يتجه نحو التزايد مسجلاً أدنى مستوى له ٠,٨ في الفصل الثالث والرابع لسنة ٢٠١٤ واستمر في التزايد الى أن وصل أعلى مستوى له في الفصل الاول من سنة ٢٠١٦، أي قبل استفتاء الخروج بما يقارب ثلاثة اشهر ، فالتزايد المستمر يوضحه خط الاتجاه العام الذي يشير الى الزيادة في معدلات التبادل التجاري مع دول الاتحاد الاقتصادي الاوربي. في حين اتخذ معدل النمو الحقيقي في GDP مساراً تنازلياً ابتداءً من الفصل الثالث من سنة ٢٠١٦ وحتى الفصل الرابع من سنة ٢٠١٨ ليسجل ادنى مستوى له في الفصل الاول من سنة ٢٠١٨، هذا يوضح ان متغير GDP كان بوضعية أفضل قبل الاستفتاء مما هو عليه بعد الاستفتاء مما يؤكد ان خروج بريطانيا من الاتحاد الاقتصادي الاوربي كان تأثيره سلبياً على

متغير معدل النمو الحقيقي في GDP، فالانعكاسات ظهرت بشكل واضح بعد التصويت، فالتباطؤ الاقتصادي الذي شهدته بريطانيا سيتفاقم بسبب انخفاض قيم الأصول كالعقارات التجارية والمنازل والأسهم وتناقص الثقة من جانب الأسر والشركات.

٢. **تطور مؤشر ميزان المدفوعات:** تشير المعطيات الإحصائية الى حالة العجز في ميزان مدفوعات بريطانيا، لكن هذا العجز بانخفاض مستمر خلال فترة ما قبل الاستفتاء ويبدو ذلك جلياً في الشكل (٣) في الملحق حيث يوضح خط الاتجاه العام أن العجز في ميزان المدفوعات بانخفاض مستمر، اعتباراً من الفصل الأول لسنة ٢٠١٤ لغاية الفصل الثاني لسنة ٢٠١٦ وهذا يعود الى معدلات التبادل التجاري المرتفعة بين بريطانيا والاتحاد الاقتصادي الاوربي بعد الانضمام واتفاقية الحدود المفتوحة. كما أشارت المعطيات الإحصائية الى أن حالة العجز رافقت كل سنوات الدراسة سواء قبل قرار الخروج أم بعده، الا أن العجز في ميزان المدفوعات بعد قرار الخروج يبدو في حالة متزايدة، كما مبين في الشكل البياني (٤) حيث يظهر خط الاتجاه العام الزيادة المستمرة في العجز، بسبب انخفاض معدلات التبادل وعامل عدم اليقين والقيود التي فرضت تجاه الدول خارج الاتحاد الاقتصادي الاوربي، وقد يشكّل الانخفاض الحاد في قيمة الجنيه الإسترليني صدمة كبيرة لاسيما في حالة عدم حدوث تغييرات، إذ يجعل الصادرات البريطانية أكثر قدرة على المنافسة في المدى القصير. أما في المدى الطويل ستتبدد حالة عدم اليقين هذه، بيد أن التكاليف الاقتصادية على بريطانيا ستبقى أعلى من الفوائد حيث ستكون الخدمات المالية وغيرها من الصناعات ذات التوجه العالمي والتي تعتمد الوصول غير المقيد الى الاسواق والتبادلات الاوربية وبالتالي ستكون المكاسب المزعومة من تحرير بريطانيا من يد بروكسل محدودة. لقد ارتفع عجز الميزان التجاري ومن ثم ميزان المدفوعات البريطاني الى أعلى مستوى له بعد قرار الخروج لاسيما في نهاية سنة ٢٠١٨، هذا ما أظهرته البيانات الرسمية والشكل البياني (٤) ما أثار مخاوف حيال مباحثات بريكست الشائكة المتعلقة بملف التجارة.

٣. **تطور معدلات البطالة:** يظهر من الإحصاءات ان معدلات البطالة في بريطانيا قبل الخروج من الاتحاد الاقتصادي كانت مستقرة الى حد ما متجهة نحو الانخفاض بشكل واضح، يوضح ذلك الشكل البياني (٥). أما معدلات البطالة بعد قرار الخروج من الاتحاد الاقتصادي الأوربي فأنها تتجه نحو الارتفاع هذا يعود الى انخفاض حرية حركة الافراد بين دول الاتحاد الاقتصادي الأوربي، فالعمالة البريطانية كانت تعمل في دول اوربية أخرى قبل قرار الخروج والقيام بالتحويلات النقدية الى ذويهم في بلدهم الأم، الا أن عامل عدم التأكد أثر سلباً أدى الى زيادة معدلات البطالة بعد قرار الخروج، الشكل البياني (٦) يوضح ذلك، إن حالة عدم اليقين أودت بمصير العمال الاجانب في بريطانيا والعمال البريطانيين في الخارج بسبب حالة عدم اليقين التي أثرت سلباً في الاستثمارات الرأسمالية والأعمال وبالتالي انخفاض معدلات التوظيف، وعلى الرغم من أن سبب الهجرة الشائع الى بريطانيا كان دافعاً للكثير ممن صوتوا للخروج من الاتحاد الاقتصادي الاوربي، الا ان انخفاض اليد العاملة قد يؤدي الى تخفيض معدل النمو الاقتصادي، فالمشاكل التي يمكن إعادة مراجعتها هي التزام الاتحاد الاقتصادي الأوربي بالسماح للأفراد بحرية التنقل التامة عبر الحدود الذي يعد مبدأً سياسياً أكثر منه اقتصادياً، بحجة أن

بريطانيا فقدت السيطرة على حدودها كانت من الحجج الأكثر فعالية للتصويت لخروجها من الاتحاد الاقتصادي الأوروبي.

٤. **إجمالي الدين العام:** تُظهر الإحصاءات الى أن هناك استقرار في إجمالي الديون مع الاتجاه نحو الانخفاض قبل قرار الخروج من الاتحاد الاقتصادي الأوروبي، إلا أن إجمالي الديون تتجه نحو الارتفاع بعد قرار الخروج من الاتحاد الاقتصادي وهذا ما يوضحه الشكل البياني (٧)، فالديون هي الاموال التي تقتريها الحكومة من الافراد والمؤسسات لمواجهة احوال طارئة ولتحقيق اهداف مختلفة لاسيما عندما لا تكفي الإيرادات العامة لتغطية النفقات العامة التي تحتاجها الحالة الطارئة التي يمر بها البلد كالحروب، الكوارث الطبيعية، التضخم الشديد وتمويل مشروعات التنمية ولمواجهة النفقات الجارية العادية لغاية تحصيل الضرائب فمن الممكن ان مواعيد التحصيل لم تكن بعد، لعدم توافرها مع مواعيد النفقات الجارية، إذ يظهر من الشكل البياني (٧) أن إجمالي الديون تتجه نحو الانخفاض قبل قرار الخروج من الاتحاد الاقتصادي، كما يتبين أن بريطانيا كانت تعيش حالة من الاستقرار النقدي والاقتصادي، الأمر الذي يجعل ديونها العامة بانخفاض مستمر يوضح ذلك خط الاتجاه العام. أما بعد قرار الخروج من الاتحاد الاقتصادي الأوروبي فإن الشكل البياني (٨)، يبين حالة ارتفاع معدلات الديون العامة وبشكل مستمر إذ اتخذت بريطانيا لمواجهة المتطلبات العامة الى الاقتراض عن طريق إصدار سندات غير قابلة للتداول، أو اذونات خزانة لمدة ثلاثة أشهر تقريباً أو سندات قابلة للتداول. حيث تسلك الحكومة طريقين لا ثالث لهما، إما طرح سندات بعملتها المحلية وعادة ما تكون السندات موجهة نحو المستثمرين المحليين، أو تقوم الحكومة بإصدار سندات موجهة للمستثمرين في الخارج بعملة أجنبية قابلة للتحويل كالدولار أو اليورو في هذه الحالة يتم تسديد حجم الدين كنسبة مئوية الى الناتج المحلي الإجمالي. كما تنعكس صدمة خروج بريطانيا من الاتحاد الاقتصادي الأوروبي في معظمها على الأسواق المالية في ظل بيع المستثمرين للأصول كالأسهم واحتشادهم في الملاذات التي يفترض ان تكون آمنة كالدولار، وقد يكون المستثمرون أكثر تجنباً للمخاطر لأنهم يدركون أن المساحة المتاحة أمام البنوك المركزية في الاقتصاديات المتقدمة لتسهيل السياسة النقدية هي أقل مما كانت عليه في الماضي. ومن البلدان الأكثر تضرراً اليابان حيث المعركة ضد الانكماش قد تنعكس في ظل ارتفاع الين وانخفاض أسعار الأسهم اليابانية، أما في الولايات المتحدة الأمريكية فمن غير الراجح أن يعرقل اضطراب السوق الانتعاش الاقتصادي طالما ان ظروف الأسواق المالية لا تسوء كثيراً.

٥. **تغير معدلات التضخم:** حقق التضخم تراجعاً طويلاً فترة الدراسة قبل قرار الخروج من الاتحاد الاقتصادي الأوروبي، نتيجة التزايد في معدلات النمو الاقتصادي والاستقرار النقدي الذي حققته بريطانيا قبل قرار الخروج وقد تراجع معدل التضخم بشكل كبير، مما أفضى الى معدلات فائدة موجبة في الفصل الأول والثاني لسنة ٢٠١٦ والشكل البياني (٩) يوضح ذلك. إلا أن معدلات التضخم سرعان ما ارتفعت بعد قرار خروج بريطانيا من الاتحاد الاقتصادي ويبدو واضحاً من الإحصاءات والشكل البياني (١٠)، إذ يبين الآثار السلبية لقرار الخروج على الاقتصاد البريطاني، مما أدى الى انخفاض معدلات النمو وزيادة معدلات التضخم بسبب عدم الاستقرار الاقتصادي والنقدي وانخفاض معدلات التبادل التجاري.

٦. **سعر الفائدة:** ويقصد بها الفوائد التي تتقاضاها المصارف أو المؤسسات المالية والمصرفية من عملائها نتيجة استخدام رأس المال لفترة من الزمن. إذ سجلت أسعار الفائدة الدائنة حالة من الاستقرار خلال مدة الدراسة للفترة قبل وبعد قرار الخروج من الاتحاد الاقتصادي الأوربي، ويظهر ذلك من المعطيات الإحصائية والشكلين البيانيين (١١) و (١٢) المرفقة في الملحق توضح ذلك، بالرغم من معدلات التضخم المرتفعة التي شهدتها بريطانيا جاءت استجابة للإجراءات الحكومية في السيطرة على الطلب الكلي في الاقتصاد فضلاً عن معدل النمو للدين العام في مدة الدراسة، لم يظهر تأثير قرار الخروج في متغير الفائدة الدائنة في الأجل القصير بل يحتاج الى فترة زمنية أطول، فعند رفع سعر الفائدة أمام المقترضين يصبح الاقتراض مكلفاً الأمر الذي يخفض معدلات الاستثمار، وتزداد كلفة تمويل المشاريع فينخفض الإنتاج والاستخدام وتزداد معدلات البطالة وتخفض معدلات الأجور. والعكس صحيح عند انخفاض أسعار الفائدة لفترة طويلة من الزمن تسبب فقاعة في الاقتصاد وكلما كبرت كان انهيارها أشد تأثيراً في الاقتصاد. مما تقدم يتضح أن الوضع الاقتصادي البريطاني قبل قرار الخروج أفضل مما هو عليه بعد قرار الخروج حسب تعلق الامر بالمتغيرات الاقتصادية والنقدية التي اعتقد الباحثان انها متغيرات مهمة.

المبحث الثالث: قياس أثر بعض المتغيرات الاقتصادية والنقدية في ميزان المدفوعات

للمدة ٢٠١٠-٢٠١٨

يهدف الجانب القياسي الى تقييم العلاقات الاقتصادية بين المعلمات لتساعد في اتخاذ القرار وصياغة السياسة الاقتصادية الملائمة، ويوفر القيم العددية لمعلمات المتغيرات الاقتصادية التي تعطي متخذ القرار القدرة على التنبؤ المستقبلي ومعالجة المشاكل التي يمكن ان تحدث مستقبلاً. وقد تم استخدام نموذج (ARDL) الذي يعد أحد المناهج التي لها أهمية كبيرة في تضمين المتغيرات المتباطئة زمنياً كمتغيرات مستقلة وهناك الكثير من المتغيرات الاقتصادية التي تتلاءم مع هذه الطريقة لعدم ظهور تأثيراتها بشكل مباشر، فالتغيرات في معدلات الإنتاج لا تؤثر بشكل مباشر في الإنتاج وإنما تحتاج الى فترة زمنية معينة ليظهر التأثير (ALDehailan, 2009, 19). تم الاعتماد على النموذج المتعدد وقد مثلت الصيغة اللوغارتمية النماذج خير تمثيل وكما يلي:

$$\ln y = \beta_0 + \ln \beta_1 X_1 + \ln \beta_2 X_2 + \ln \beta_3 X_3 + \dots + \ln \beta_n X_n + u_i \dots \dots \dots (1)$$

تم اختيار متغيرات النموذج الحقيقي

Y = الفائض أو العجز في ميزان المدفوعات.

X_1 = معدل النمو الحقيقي في GDP

X_2 = معدل البطالة.

أما متغيرات النموذج النقدي

Y = الفائض أو العجز في ميزان المدفوعات.

X_1 = إجمالي ديون القطاع العام.

X_2 = إجمالي الفائدة (سعر الفائدة).

١. اختبار جذر الوحدة للنموذج الحقيقي قبل وبعد قرار الخروج من الاتحاد الاقتصادي الأوربي: تعد بيانات السلاسل الزمنية من أهم أنواع البيانات المستخدمة في الدراسات التطبيقية، التي تعتمد على نماذج الانحدار المتعدد لتقدير العلاقات الاقتصادية، ولا بد أن تكون السلاسل الزمنية ساكنة، وصفة السكون تتبين من المسار الزمني للسلسلة الزمنية فإذا كان الاتجاه العام للظاهرة متذبذب ارتفاعاً وانخفاضاً فإن هذا يبين عدم سكون السلسلة الزمنية وينعكس ذلك في تغير القيمة المتوسطة والتباين من فترة زمنية إلى أخرى وهنا لا يمكن اعتماد السلسلة الزمنية للتنبؤ، أما إذا كان التباين والمتوسط ثابتان فإنهما يعبران عن خصائص السكون في السلسلة الزمنية وهنا يمكن الاعتماد على السلسلة في التنبؤ. (Pesaran at, 2001, 284) يستخدم الاختبار المذكور للكشف عن استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة والتأكد من سكونها وتحديد رتبة تكامل المتغيرات بصورة إجمالية من خلال اختبار (ADF) لاختبار الفروض التالية:

أ. فرضية العدم: وجود جذر الوحدة أي عدم استقرار السلاسل الزمنية ($H_0: \rho = 1$).

ب. الفرضية البديلة: عدم وجود جذر الوحدة أي استقرار السلاسل الزمنية ($H_1: \rho < 1$).

الجدول (١): نتائج اختبار جذر الوحدة للسلاسل الزمنية لجميع متغيرات النموذج الحقيقي

المستويات		قبل قرار الخروج من الاتحاد الاقتصادي الأوربي			بعد قرار الخروج من الاتحاد الاقتصادي الأوربي		
		الفرق الأول			الفرق الأول		
المتغيرات		بدون	حد ثابت	حد ثابت واتجاه	بدون	حد ثابت	حد ثابت واتجاه
حالة ميزان المدفوعات		-5.101912	-4.836015	-4.948206		-4.370358	-4.574719
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي		-13.20277	-5.132494	-4.634475		-3.578041	-3.869571
معدل البطالة		-1.961409	-5.670041	-1.735975		-3.805747	-5.237574
مستوى المعنوية	١%	-2.708094	-4.616209	-3.886751		-4.057910	-2.740613
	٥%	-1.962813	-3.710482	-3.052169		-3.119910	-1.968430
	١٠%						

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج البرنامج الإحصائي Eviews9.

والتي لم تكن مستقرة في المستوى وإنما استقرت في الفرق الأول في حالة وجود حد ثابت واتجاه لكلا النموذجين قبل قرار الخروج وبعده عند مستوى معنوية ١% و ٥%، ولم تظهر الاستقرارية بدون حد ثابت واتجاه عام بعد قرار الخروج لذلك اسقطت من الجدول، الأمر الذي ينسجم مع النظرية القياسية التي تفترض أن أغلب المتغيرات الاقتصادية تكون غير ساكنة في المستوى، إلا إنها تصبح ساكنة في الفرق الأول وبناءً على نتائج الاستقرارية يمكن بناء أنموذجين متعددين يتصفان بالإستقرارية لفترتين مختلفتين الأولى قبل قرار الخروج والثانية بعد قرار الخروج، وإمكان تحليل انحدار هاذين الأنموذجين والاعتماد عليهما في التحليل والتنبؤ. حيث تم اخذ سلسلة زمنية للمدة (٢٠١٠-٢٠١٨) بالاعتماد على البيانات الفصلية من أجل الحصول على سلسلة زمنية أطول تتكون من (١٨) مشاهدة لكل نموذج.

٢. تقدير معادلة الانحدار في الأمد القصير للنموذج الحقيقي وفق (ARDL):

الجدول (٢): مقدرات معادلة الانحدار الحقيقي في الاجل القصير وفق منهجية (ARDL)

المتغيرات	قبل قرار الخروج من الاتحاد الاقتصادي الاوربي	الاحتمالية	بعد قرار الخروج من الاتحاد الاقتصادي الاوربي	الاحتمالية
X1 (-1)	t = -3.88	0.006	t = -5.7180	0.0049
X2 (-1)	t = -2.65	0.018	t = -3.2899	0.0427
R ²	0.76	-	0.65	-
F	14.67	0.0013	11.26	0.0015
D.W	2.007	-	2.07	-

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج البرنامج الإحصائي Eviw9.

تشير نتائج التقدير للنموذج الحقيقي قبل وبعد قرار الخروج من الاتحاد الاقتصادي الأوربي أنهما يتمتعان بقوة تفسيرية مرتفعة إذ أن (٧٦%) من التقديرات الحاصلة في النموذج الحقيقي قبل قرار الخروج سببها المتغيران المستقلان المستعملان في النموذج. في حين أشارت قيمة F المحسوبة معنوية النموذج ككل من الناحية الإحصائية عند مستويات معنوية مقبولة إحصائياً، كما تبين من اختبار D.W أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي، إذ بلغت قيمته (٢,٠٠٧).

لقد أظهرت نتائج الاختبار للنموذج الحقيقي قبل قرار الخروج أن (X1) معدل النمو الحقيقي في GDP كان معنوياً وبلغت قيمة (t) المحسوبة (-٣,٨٨) وبإشارة سالبة هذا يعني أن هناك علاقة عكسية بين المتغير المستقل والتابع وهذا يتفق ومنطق النظرية الاقتصادية، أي أن الزيادة في معدل النمو الحقيقي بنسبة (١٠٠%) يؤدي إلى تخفيض العجز في ميزان المدفوعات بمقدار المرونة والبالغة (٠,٣٤). ويتضح من نتائج التقدير لهذه الدالة أن ثمة علاقة عكسية ذات تأثير معنوي بين X2 معدل البطالة والعجز أو الفائض في ميزان المدفوعات وبمرونة قدرها (-٠,٢٧) هذا يعني أن الانخفاض في معدل البطالة بنسبة (١٠٠%) يؤدي إلى تحسين الوضع في ميزان المدفوعات البريطاني بمقدار المرونة المذكورة، فالتحويلات التي تقوم بها اليد العاملة البريطانية التي تعمل في دول الاتحاد الاقتصادي الأوربي تقلل من العجز في ميزان المدفوعات.

أما في الأنموذج الحقيقي بعد قرار الخروج، تم الاعتماد على المتغيرات المستخدمة نفسها في الأنموذج السابق وللمدة (٢٠١٦ الفصل الثالث ولغاية نهاية ٢٠١٨)، وقد مثلت الصيغة اللوغارتمية الدالة خير تمثيل وأشارت نتائج الأنموذج الحقيقي بعد قرار الخروج من الاتحاد الاقتصادي معنوياً ولكن بمستوى أقل مما كانت عليه قبل القرار والجدول (٢) أعلاه يوضح ذلك. إذ بلغت قيمة R² مستوى مقبول إحصائياً (٦٥%) أي أن المتغيران المستقلان المذكوران يؤثران في الظاهرة المدروسة بمقدار قيمة معامل التحديد البالغة (٦٥%)، في حين أشارت قيمة اختبار F المحسوبة إلى معنوية النموذج ككل من الناحية الإحصائية عند مستويات معنوية مقبولة إحصائياً، ولم تظهر مشكلة الارتباط الذاتي بين المتغيرات العشوائية وهذا ما أكدته قيمة D.W البالغة (٢,٠٠٧).

عكست الإشارة السالبة لمعلمة (X1) معدل النمو الحقيقي في GDP العلاقة المنطقية لهذا المتغير مع المتغير المعتمد، التي تشير إلى أن الزيادة في النمو الحقيقي بنسبة (١٠٠%) يؤدي إلى

تخفيض العجز في ميزان المدفوعات المتغير المعتمد بمقدار المرونة والبالغة نسبتها (٢٣، -٠)، كما ظهرت معنوية هذا المتغير قبل قرار الخروج بمرونة أكبر مما هي عليه في مرحلة ما بعد قرار الخروج من الاتحاد الاقتصادي الأوربي.

أما إشارة معلمة (X2) معدل البطالة السالبة فهي تعكس العلاقة العكسية المنطقية مع المتغير المعتمد، وتدل قيمة المرونة على أن التغير في معدلات البطالة بنسبة (١٠٠%) تؤدي إلى تخفيض العجز في ميزان المدفوعات بمقدار المرونة البالغة (١٠٦، -٠)، وذلك من خلال تخفيض التحويلات التي يقوم بها الافراد العاملين في الخارج الذي يؤدي الى تخفيض العجز في ميزان المدفوعات.

٣. اختبار جذر الوحدة للنموذج النقدي قبل وبعد قرار الخروج من الاتحاد الاقتصادي الأوربي: يستخدم هذا الاختبار للكشف عن مدى استقرارية السلسلة الزمنية من عدمها، ويقصد باستقرارية السلسلة الزمنية على أنها تلك السلسلة التي تتغير مستوياتها مع الزمن دون تغير متوسطها، أي أن السلسلة لا يوجد فيها اتجاه نحو الزيادة أو النقصان وقد تكون السلسلة مستقرة في المستوى ويرمز لها (٠) ~ I، وقد تستقر في:

الجدول (٣): يوضح اختبار جذر الوحدة للنموذج النقدي قبل وبعد قرار الخروج من الاتحاد الاقتصادي الأوربي

المستويات		قبل قرار الخروج من الاتحاد الاقتصادي الأوربي			بعد قرار الخروج من الاتحاد الاقتصادي الأوربي		
		الفرق الأول			الفرق الأول		
المتغيرات		بدون	حد ثابت	حد ثابت واتجاه	بدون	حد ثابت	حد ثابت واتجاه
		-5.101912	-4.836015	-4.948206	-1.9881	-4.2465	-3.3210
حالة ميزان المدفوعات		-2.39862	-4.932151	-3.722457	-1.9823	-4.2465	-3.2598
اجمالي ديون القطاع العام		-2.91468	-3.982110	-4.409871	-2.8616	-5.1248	-4.2000
اجمالي الفائدة الدائنة		-2.78652	-2.876092	-3.45638	-1.7306	-2.7704	-4.1436
مستوى المعنوية		%١	-2.397821	-3.949631	-3.71274	-3.0006	-1.8475
		%٥					

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviws9.

الفرق الأول ويرمز لها (١) ~ I الغرض من هذا الاختبار هو للكشف عن امكانية الاعتماد على البيانات المدروسة في التقدير والتحليل والتنبؤ ورسم السياسات. يوضح الجدول (٣) نتائج اختبار (ADF) لسلاسل متغير حالة ميزان المدفوعات وإجمالي ديون القطاع العام وإجمالي الدين الحكومي للمدة (٢٠١٠-٢٠١٨) قبل وبعد قرار الخروج من الاتحاد الاقتصادي الأوربي، اتضح أن قيمة إحصائية (t) المحسوبة لجميع المتغيرات سابقة الذكر اكبر من القيمة الجدولية عند مستوى معنوية (١%) و (٥%) بالنسبة للحد الثابت والاتجاه العام مما يعني رفض فرضية العدم القائلة (H: B = 0) وقبول الفرضية البديلة القائلة (H1: B =) اذ لم تحتوي جميع المتغيرات المذكورة على جذر الوحدة وهي متكاملة من الدرجة واحد (١) ~ I.

٤. تقدير معادلة الانحدار في الأمد القصير للنموذج النقدي وفق (ARDL):

الجدول (٤): مقدرات معادلة الانحدار الحقيقي في الأجل القصير وفق منهجية (ARDL)

المتغيرات	قبل قرار الخروج من الاتحاد الاقتصادي الأوربي	الاحتمالية	بعد قرار الخروج من الاتحاد الاقتصادي الأوربي	الاحتمالية
X1	t = -3.88	0.006	t = -5.7180	0.0049
X2	t = -2.65	0.018	t = -3.2899	0.0427
R ²	0.76	-	0.65	-
F	14.67	0.0013	11.26	0.0015
D.W	2.007	-	2.07	-

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج البرنامج الإحصائي Eviws9.

تم تقدير النموذج النقدي قصير الأجل وأظهرت نتائج التحليل أن النموذج قبل قرار الخروج ذات معنوية إحصائية مقبولة حيث بلغت قيمة (t) المحسوبة للمتغير (X1) الذي يمثل إجمالي ديون القطاع العام (٣,٨٨-) وهي أكبر من قيمة (t) الجدولية من خلال الاعتماد على الاحتمالية البالغة (٠,٠٠٦)، وأظهر المتغير (X1) معنويته وتأثيره الواضح في النموذج في الأجل القصير، يعني ذلك أن كل تغير فيه بالزيادة بمقدار (١٠٠%) يؤدي الى التغير سلبي في المتغير التابع (y) ميزان المدفوعات بمقدار المرونة والبالغة (٠,٠٢٣). أما المتغير (X2) سعر الفائدة الدائنة فقد أظهر معنويته أيضاً من خلال قيمة (t) المحسوبة البالغة (٢,٦٥-) هذا يعني كل تغير فيه بمقدار (١٠٠%) يؤدي الى تخفيض العجز في ميزان المدفوعات بمقدار المرونة والبالغ (٠,٠٤٢-). كما قدرت قيمة R² بنحو (٧٦%) وتعني نسبة ما فسرتة المتغيرات المستقلة التوضيحية في المتغير التابع الذي يمثل حالة ميزان المدفوعات لبريطانيا قبل قرار الخروج في الاجل القصير في حين ان المتغيرات من خارج النموذج تؤثر بمقدار (٢٤%). كما تبين أن معامل التحديد ككل (F) المحسوبة معنوية النموذج بشكل عام حيث بلغت (١٤,٦٧) وهي أكبر من (F) الجدولية يظهر ذلك من خلال الاحتمالية (٠,٠٠١٣). في حين لم تظهر مشكلة الارتباط الذاتي بين المتغيرات العشوائية يبدو ذلك واضحاً من اختبار (D.W) والبالغة قيمته (٢,٠٠٧) الواقعة في منطقة القبول.

أما بالنسبة للنموذج النقدي بعد قرار الخروج من الاتحاد الاقتصادي أظهر التحليل أن النموذج ذات معنوية إحصائية أيضاً، إذ كانت قيمة (t) المحسوبة للمتغير (X1) أكبر من الجدولية والبالغة (٥,٧١-) ويبدو واضحاً من خلال الاحتمالية البالغة (٠,٠٠٤٩)، وأظهر المتغير (X1) معنويته إذ بلغت قيمة مرونته (٠,٠١٢-) هذا يعني ان التغير بمقدار (١٠٠%) يؤدي الى التغير في ميزان المدفوعات بمقدار المرونة المذكورة. وكذلك بالنسبة للمتغير (X2) سعر الفائدة الدائنة تبين أنه ذات تأثير معنوي في المتغير التابع قيمة (t) المحسوبة توضح ذلك حيث بلغت (٣,٢٨-)، وهي أكبر من الجدولية. قدرت قيمة (R²) معامل التحديد (٦٥%) وتمثل نسبة ما فسرتة المتغيرات المستقلة في المتغير التابع، أما (٣٥%) هي متغيرات من خارج النموذج لم يحط بها النموذج. كما تبين معنوية (F) المحسوبة معامل التحديد ككل حيث بلغت قيمتها (١١,٢٦) وهي أكبر من قيمتها الجدولية ويبدو واضحاً من خلال الاحتمالية. كذلك لم تظهر مشكلة الارتباط الذاتي، إذ وقعت في منطقة القبول والبالغة (٢,٠٧).

وأظهرت المتغيرات المستقلة تأثيرها الواضح في المتغير التابع حيث بلغت قيمة المرونة (٠,٢) لمتغير (X2) سعر الفائدة وبإشارة سالبة يعكس أن التغير في سعر الفائدة نحو الانخفاض بنسبة (١%) يؤدي الى تخفيض العجز في ميزان المدفوعات بمقدار المرونة المذكورة، وهذا يعود الى أن التخفيض في سعر الفائدة يساعد على زيادة معدلات الاستثمار والناتج وزيادة معدل الصادرات مما يحقق فائض في ميزان المدفوعات.

من خلال ما تقدم وعلى الرغم من معنوية النموذجين الا ان النموذج قبل قرار الخروج يبدو أفضل من الناحية الإحصائية والقياسية وهذا ما يمكن ملاحظته من معلمات النموذج حيث كانت قيمة معامل التحديد R^2 أفضل في النموذج النقدي والحقيقي قبل قرار الخروج وكذلك قيمة F معامل التحديد ككل من الناحية الإحصائية وكذلك يبدو أفضل من الناحية القياسية حيث كانت قيمة (D.W) أفضل في النموذجين النقدي والحقيقي قبل قرار الخروج مما هو عليه بعد قرار الخروج ، لذلك يمكن القول ان الأفضل لبريطانيا البقاء مع الاتحاد الاقتصادي الأوربي لأنه يحقق لها منافع اقتصادية أكبر. لقد جاءت نتيجة الدراسة متفقة مع الدراسات السابقة لاسيما دراسة Tim Oliver. وتم اثبات فرضية البحث التي انطلقنا منها بالسلب.

الاستنتاجات والمقترحات:

أولاً. الاستنتاجات:

١. تبين أن جميع متغيرات الدراسة في وضع أفضل قبل قرار الخروج من الاتحاد الاقتصادي الأوربي وهذا ما بينته البيانات الخاصة بها من خلال خط الاتجاه العام في الأشكال البيانية الموجودة في الملحق عدا متغير سعر الفائدة الذي يظهر أكثر استقراراً قبل وبعد قرار الخروج.
٢. يعد متغير الفائض أو العجز في ميزان المدفوعات المتغير الأكثر تأثيراً بقرار الخروج ويعد متغيراً حيوياً لذلك تم استخدامه كمتغير تابع تؤثر فيه جميع متغيرات الدراسة.
٣. أثبتت نتائج اختبار الاستقرار لسلال متغيرات النموذج الحقيقي قبل وبعد قرار الخروج استقرارها في الفرق الأول ذلك يمكن الاعتماد على نتائج الانحدار واتخاذ القرار.
٤. كما أثبتت نتائج اختبار الاستقرار للسلال الزمنية لمتغيرات النموذج النقدي استقرارية كل من متغير إجمالي الدين العام ومتغير سعر الفائدة في الفرق الأول، في حين لم تظهر استقرارية متغير معدل التضخم لذلك أسقط من النموذج.
٥. أثبتت الاختبارات الإحصائية والقياسية للنموذج الحقيقي والنقدي أنهما في وضع أفضل قبل قرار الخروج ويظهر ذلك من اختبار R^2 ، وهي أكبر من قيمة R^2 لنفس النموذج بعد قرار الخروج، وكذلك بالنسبة لمعامل التحديد ككل F ومعلمات النموذج β ، وكذلك بالنسبة لقيمة D.W كانت أفضل في النموذج قبل قرار الخروج للنموذجين الحقيقي والنقدي.

ثانياً. المقترحات:

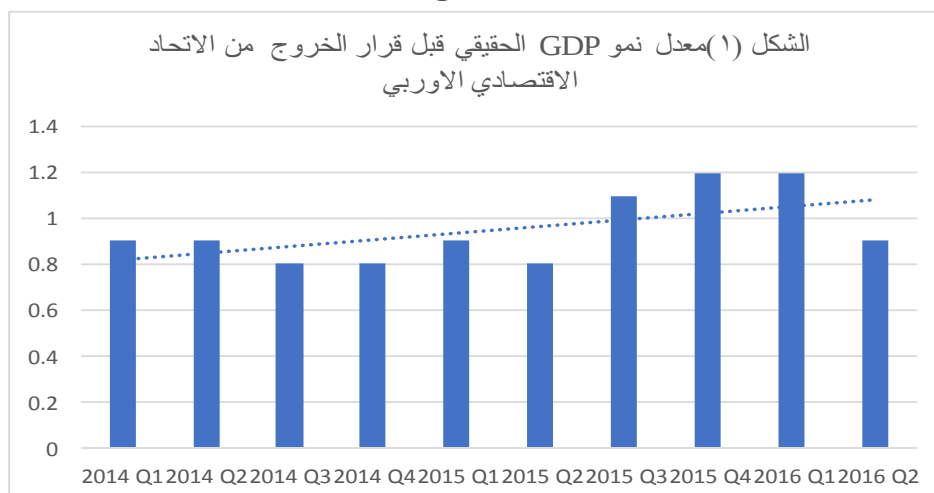
١. ضرورة التوسع في الدراسات والبحوث الخاصة في موضوع قرار خروج بريطانيا من الاتحاد الاقتصادي الأوربي لما له أهمية في اتخاذ الإجراءات الاقتصادية والسياسية المناسبة وتحديد نتائجها والمسار المستقبلي لها.

٢. ضرورة تشجيع المواطن البريطاني على الادخار لتشجيع الاستثمار والاعتماد على القروض الداخلية والابتعاد عن القروض الخارجية دعماً للاستثمار المحلي.
٣. ضرورة التراجع عن الخروج من الاتحاد الاقتصادي الأوربي لتحقيق عوائد اقتصادية كبيرة تشجع النمو الاقتصادي وتقلل العجز في ميزان المدفوعات وهذا ما أكدته نتائج الدراسة الحالية الدراسات السابقة.
٤. قد يؤدي انسحاب بريطانيا الى تغيير ميزان القوى فيها باتجاه المؤسسات الأوربية، ومن الممكن ان يساعد انسحاب بريطانيا في حل مشاكل منطقة اليورو.
٥. يعد قرار خروج بريطانيا سياسياً أكثر من كونه اقتصادياً وهذا ما أكدته نتائج الدراسة.

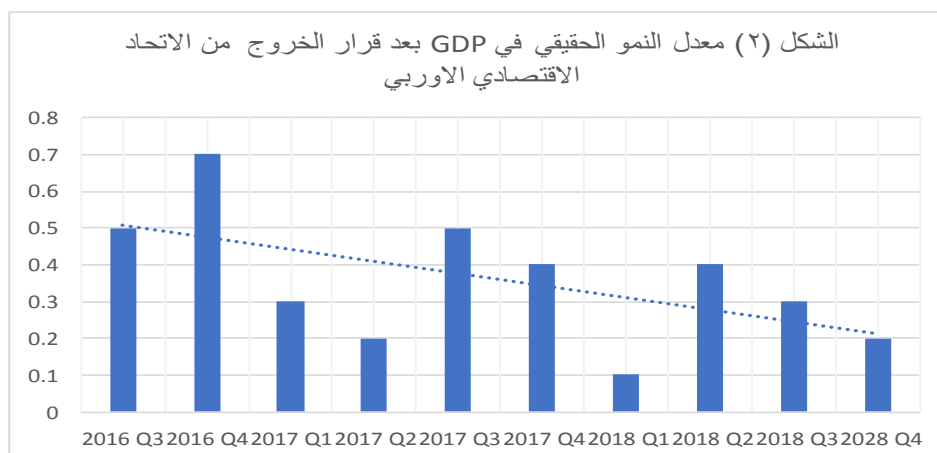
قائمة المصادر:

1. Tim Oliver, 2013, Europe without Britain Assessing the impact on the European Union of a British withdrawal , SWP Research Paper, International and security Affairs.
2. John Umo Ette, 2014, The Impact of Economic Integration within the European Union as a Factor in Conflict Transformation and Peace-Building, Portland State University, PDX Scholar, Dissertations and Theses.
3. Gianmarco Ottaviano and Other, The Costs and Benefits of Leaving the EU, Center For Financial Studies, Goethe University Frankfurt.
4. Statistics Bank of England, <https://www.bankofengland.co.uk/statistics>.
5. Hassan B. Ghassan & Salman AL Dehailan, 2009, Testof Non Liner Cointegration Between Government Investment & private Investment in Saudi Arabia Economy, MPRA.
6. Pesaran, Y. Shin & J.Simth, 2001, Bound testing Approaches to the Analysis of Level Relationships, Journal of Applied Econometrics, Vol 16.

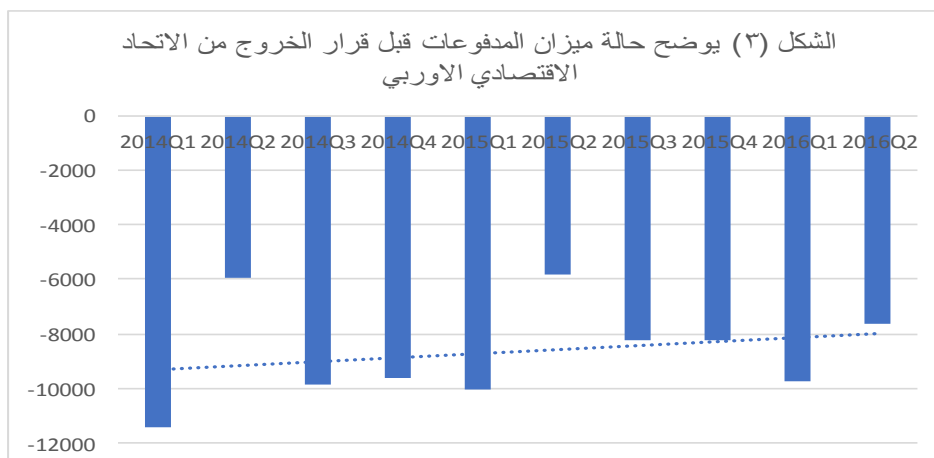
الملاحق



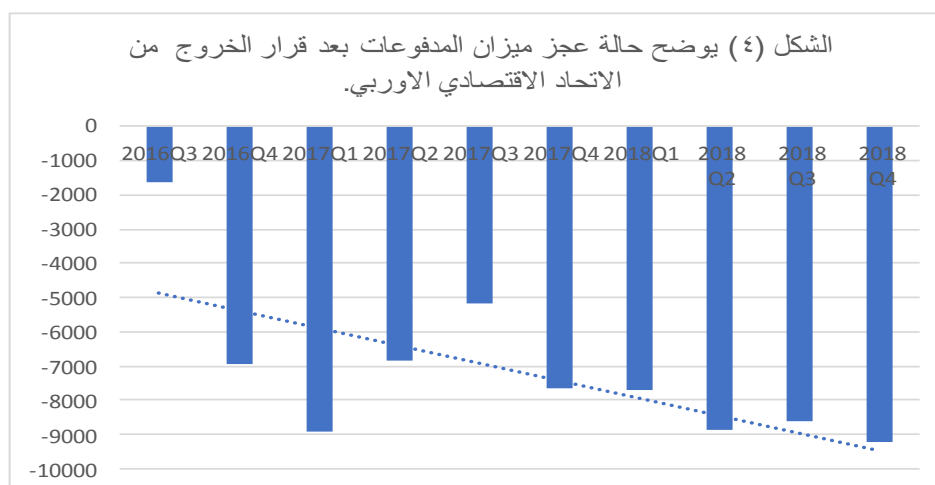
المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Excel.



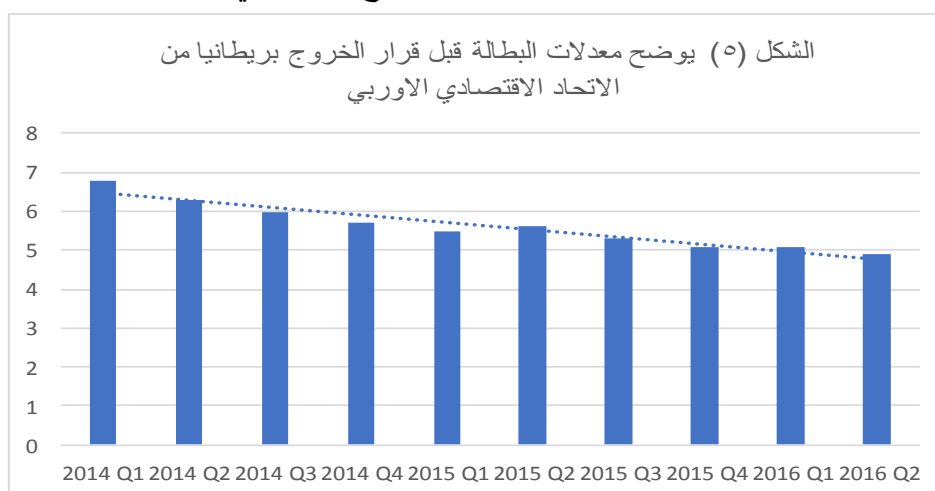
المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Excel.



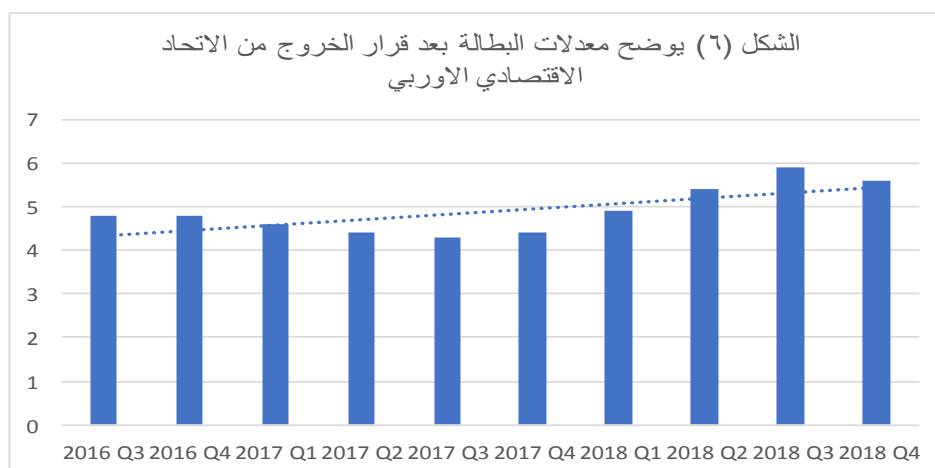
المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Excel.



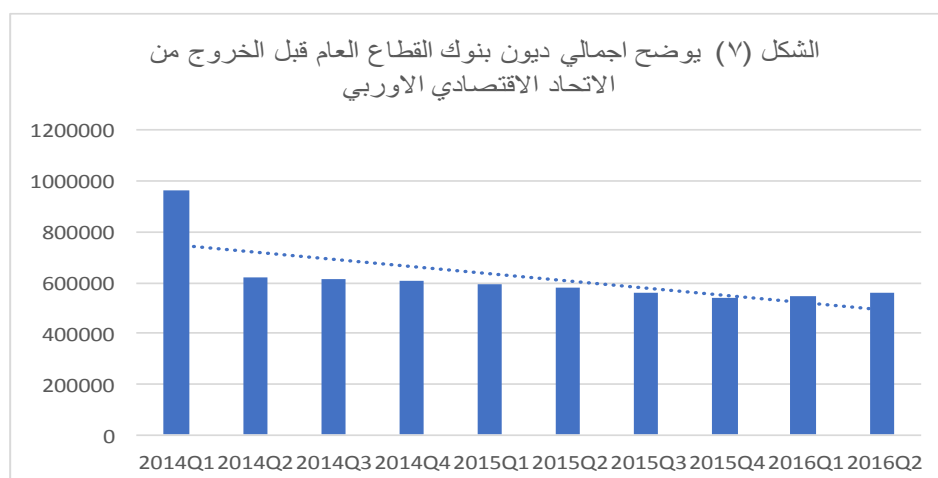
المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Excel.



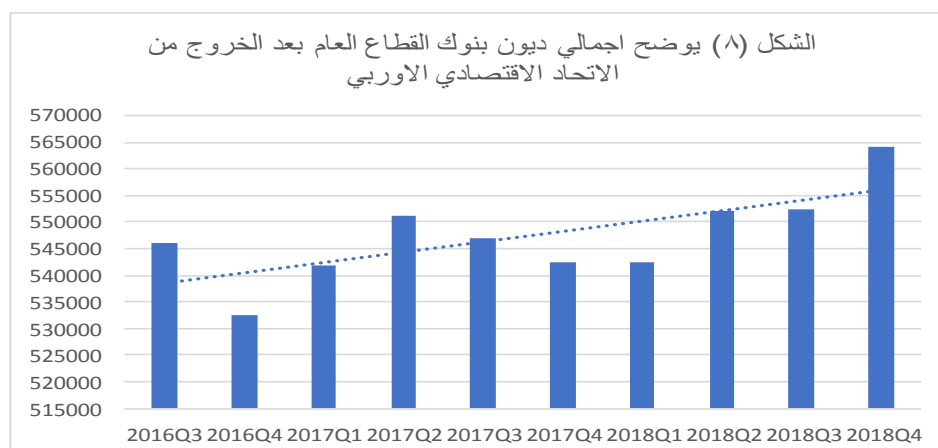
المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Excel.



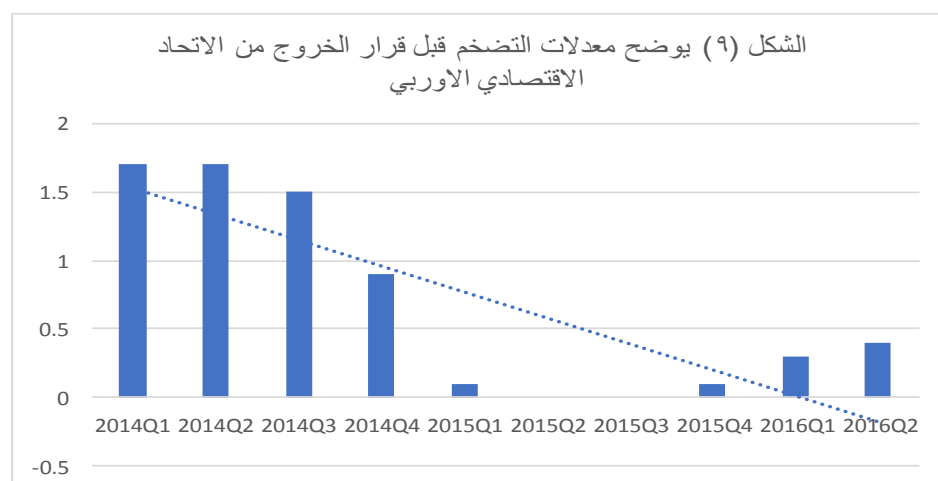
المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Excel.



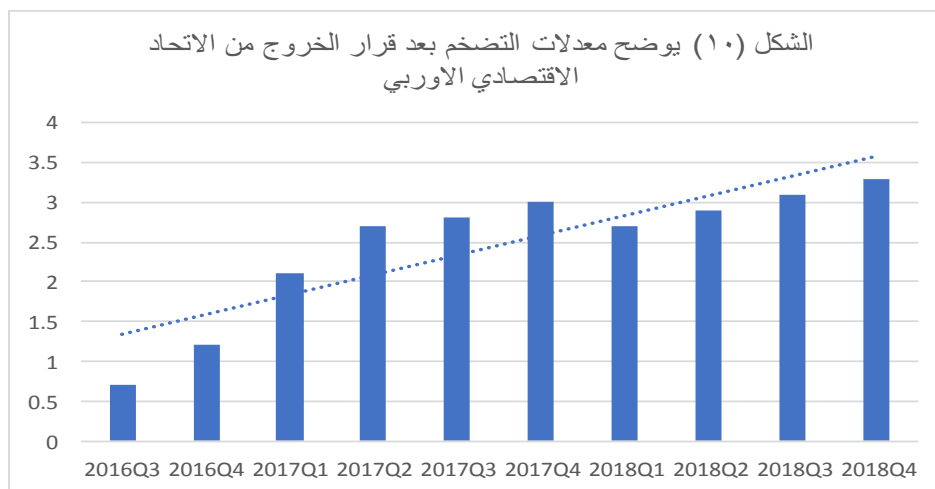
المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Excel.



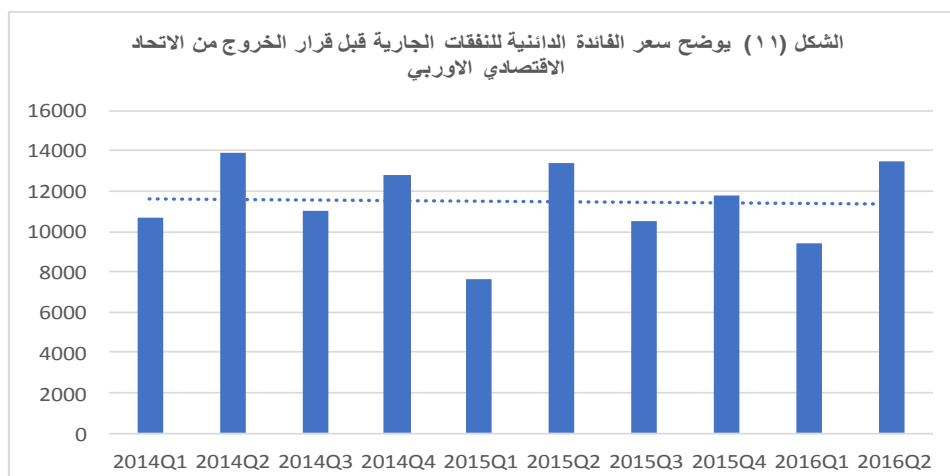
المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Excel.



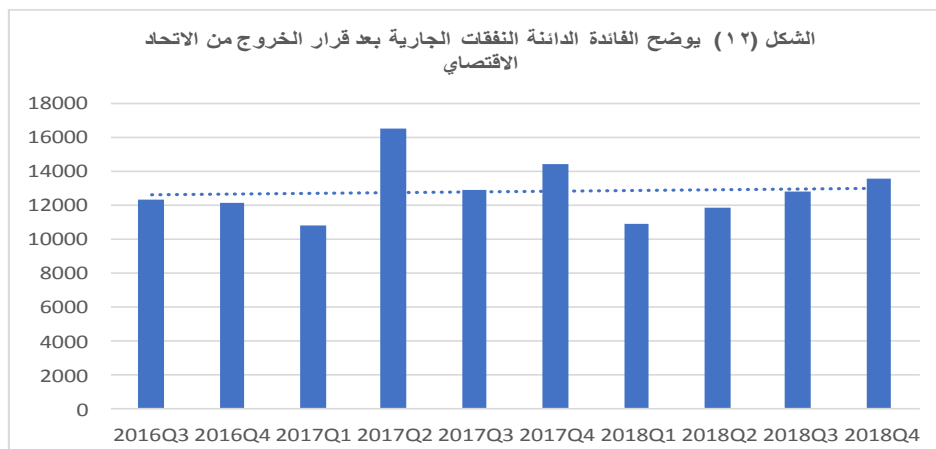
المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Excel.



المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Excel.



المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Excel.



المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Excel.

الملحق (١٣): البيانات المستخدمة في الدراسة

السنوات	حالة ميزان المدفوعات	الناتج المحلي الاجمالي	معدل البطالة	معدل التضخم	معدل الفائدة	اجمالي ديون العامة
2010Q1	-٩٣٢٢	٠,٥	٨	٣,٣	٩٧٠٤	١٨٣٣٨٥٢
2010Q2	-٩٢١٧	٠,٩	٧,٩	٣,٥	١٢٣٠٥	١٧٨٧٤٣٣
2010Q3	-١٢٣٦٤	٠,٥	٧,٨	٣,١	١٠١٤٠	١٧٠٥٦٦٨
2010Q4	-١٠٢٦٥	٠,١	٧,٩	٣,٤	١٢٧٩٥	١٦٨١٢٨٠
2011Q1	-٣٠٤٢	٠,٦	٧,٨	٤,١	١١٥٤٤	١٧١١١٥٦
2011Q2	-٤٩٩٦	٠,١	٧,٩	٤,٤	١٤١١٦	١٧٤٧٤٣٢
2011Q3	-٩٧٢٣	٠,٤	٨,٣	٤,٧	١١١٨٢	١٧٠٢٢١٦
2011Q4	-٧٤١٠	٠,٢	٨,٤	٤,٦	١٤٤٥٣	١٦٥٤١٥٥
2012Q1	-٥٢٦٣	٠,٦	٨,٢	٣,٥	١٠٠٨٦	١٥٨٣٢٠٠
2012Q2	-١٢٢٨٧	-٠,١	٨	٢,٨	١٤٢٥١	١٥١٢٦٠٢
2012Q3	-٧٨٨٦	١,٢	٧,٩	٢,٤	٩٦٣١	١٤٨٥٠١٦
2012Q4	-٧٩٢٨	-٠,١	٧,٨	٢,٧	١٣٩٨٧	١٤٥٥٣٥٦
2013Q1	-٤٥٠٨	٠,٦	٧,٨	٢,٨	١١١١٤	١٤٤٧٨٦٥
2013Q2	-٧٩٠٧	٠,٥	٧,٧	٢,٧	١٤٤٥٩	١٣٦٦٣٧٩
2013Q3	-٩١٧٢	٠,٩	٧,٦	٢,٧	١٠٢٦٢	١٣٣٧٩٢٦
2014Q4	-١٣٧٨٠	٠,٥	٧,٢	٢,١	١٣٣٦٥	١٣٠٩٤٨٢
2015Q1	-١١٤١٠	٠,٩	٦,٨	١,٧	١٠٧١١	٩٦٦٠٣٠
2015Q2	-٥٩٤٢	٠,٩	٦,٣	١,٧	١٣٩٤٠	٦٢٢٧١٩
2015Q3	-٩٨٣٩	٠,٨	٦	١,٥	١١٠١١	٦١٣٨٦٠
2015Q4	-٩٦٤٠	٠,٨	٥,٧	٠,٩	١٢٨١٠	٦٠٥٠٠٠
2016Q1	-١٠٠٧٣	٠,٩	٥,٥	٠,١	٧٦١٠	٥٩١٢١١
2016Q2	-٥٨٢٠	٠,٨	٥,٦	٠,٢	١٣٤٣١	٥٧٧٤٢٢
2016Q3	-٨٢٢٦	١,١	٥,٣	٠,٢	١٠٤٩٩	٥٥٧٥٢٢
2016Q4	-٨٢٥١	١,٢	٥,١	٠,١	١١٧٥٦	٥٣٧٦٢١
2017Q1	-٩٧٥٨	١,٢	٥,١	٠,٣	٩٤٤١	٥٤٨٦٦٤
2017Q2	-٧٦٢٧	٠,٢	٤,٤	٢,٧	١٦٥٢٤	٥٥١١٥٠
2017Q3	-١٦٣٣	٠,٥	٤,٣	٢,٨	١٢٨٦١	٥٤٦٨٦٧
2017Q4	-٦٩٥٩	٠,٤	٤,٤	٣	١٤٣٧٠	٥٤٢٥٨٤
2018Q1	-٨٩٤٤	٠,١	٤,٩	٢,٧	١٠٨٤٨	٥٤٢٥٨٤
2018Q2	-٦٨٤٩	٠,٢	٥,٤	٢,٩	١١٨٤٧	٥٥٢١٣٢
2018Q3	-٨٦٣٢	٠,٣	٥,٩	٣,١	١٢٧٤٥	٥٥٢٢٧٣
2018Q4	-٩٢٣٤	٠,٣	٥,٦	٣,٣	١٣٥٣٣	٥٦٤١٦٢